

الدساتير العراقية

ودراسة مقارنة بمعايير الحقوق

الدستورية الدولية

الطبعة الاولى: ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م

© المعهد الدولي لحقوق الانسان
كلية الحقوق بجامعة دي بول

البريد الايلكتروني: iharli@depaul.edu
الموقع على شبكة المعلومات الدولية: www.iharli.org

ISBN: 1-889001-08-2

تم الطبع بمطابع:

Boyd Printing Company, Inc.
49 Sheridan Avenue
Albany, New York 12210
Phone: 800.877.2693
Fax: 518.436.7433

قام بتصميم الغلاف الخارجي: محمد هلال وميريديث بارجيز

المعهد الدولي لقانون حقوق الانسان
كلية الحقوق بجامعة دي بول
International Human Rights
Law Institute
DePaul University College of Law

الدساتير العراقية

ودراسة مقارنة بمعايير الحقوق الدستورية الدولية

٢٠٠٥

تقديم

تشهد العراق اليوم واقعا جديدا بعد انقشاع حقبة الحكم الشمولي، فالعراق يتطلع إلى مستقبل جديد قائم على الديمقراطية، والحرية، وسيادة القانون. ومن أجل الوصول إلى تلك الغاية فعلى العراق البدء في وضع اللبنة الأولى من هذا الصرح المستقبلي ألا وهي صياغة دستور وطني معبر عن تراث العراق العريق، ومعضد لتطلعات الشعب العراقي. تلك اللبنة يتم تشكيلها لكي تعبر عن كافة طوائف وأعراف الشعب العراقي.

ويأتي هذا الدستور المنتظر كخطوة إجرائية نص عليها قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الإنتقالية والذي نص على إجراء انتخابات يتم بمقتضاها انتخاب جمعية وطنية والتي قامت بانتخاب مجلس الرئاسة المكون من رئيس ونائبين للرئيس ويقوم المجلس بتسمية رئيس الوزراء والذي يقوم بدوره بتشكيل الوزارة. كما تقوم الجمعية الوطنية بتشكيل لجنة لصياغة الدستور وعرض مشروع ذلك الدستور على الجمعية الوطنية قبل ٣١ أغسطس ٢٠٠٥ على أن يطرح هذا المشروع على الشعب العراقي قبل نهاية عام ٢٠٠٥، وبالتالي تنتهي الفترة الإنتقالية التي اعقبت الإطاحة بالحكم البعثي وتأسيس الحكم الديمقراطي.

ولما كانت إجراءات صياغة دستور عراقي جديد تتطلب المعرفة الوافية بالخلفية التاريخية للدساتير العراقية المختلفة والتي صدرت منذ عام ١٩٢٥ إلى عام ١٩٩٠، وكذلك بالدساتير العربية الأخرى الواردة في ٢١ دولة عربية، ومقارنتها بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان التي وردت في الاتفاقيات الدولية. فقد أصدر المعهد الدولي لقانون حقوق الإنسان بجامعة دي بول بالتعاون مع المعهد الوطني الديمقراطي (NDI)، ونقابة المحامين الأمريكية (ABA)، عدة مطبوعات من أجل تعزيز العمل الجليل الذي تقوم به لجنة صياغة الدستور. وقد أشتملت سلسلة تلك المطبوعات على الكتب التالية:

١. دراسات دستورية عراقية حول موضوعات أساسية للدستور العراقي الجديد؛
٢. الدساتير العراقية ودراسة مقارنة بمعايير الحقوق الدستورية الدولية؛

٣. الدساتير العربية ودراسة مقارنة بمعايير الحقوق الدستورية الدولية؛
٤. مجموعة قوانين ولوائح السلطة التشريعية في بعض الدول العربية، فضلاً عن الإعداد لكتابين آخرين يتناول الأول موضوع الحريات العامة والثاني حقوق المرأة في العراق والوطن العربي.

والجدير بالذكر ان مشروع تطوير التعليم في كليات القانون بالجامعات العراقية الذي يقوم به المعهد الدولي لقانون حقوق الانسان بجامعة دي بول يعتبر من اول المشروعات التي عملت على اعادة بناء العراق، فقد بدأ العمل في هذا المشروع في نهاية عام ٢٠٠٣ بتمويل من الهيئة الامريكية للتنمية الدولية. ويقوم هذا المشروع على اربعة محاور رئيسية:

١. المحور الاول: برنامج سيادة القانون.
٢. المحور الثاني: برنامج اعادة هيكلة المواد الدراسية في كليات القانون.
٣. المحور الثالث: برنامج اعادة بناء مكاتب كليات القانون وادخال التقنية الحديثة بها.
٤. المحور الرابع: برنامج التدريب العملي لطلبة كليات القانون.

في اطار هذا المشروع قام المعهد بتنظيم اربعة ندوات علمية عن الدستور العراقي الجديد ونزاعات الملكية واخلاقيات المهن القانونية وتطبيق مبادئ العدالة الجنائية الدولية، فضلاً عن قيام المعهد بإعادة بناء مكاتب كليات القانون بجامعات السليمانية والبصرة وبغداد وتزويدها بالكتب والدوريات القانونية واجهزة الحاسب الآلي وشبكات الانترنت. وفي هذا الاطار ايضاً قام المعهد بالتعاون مع المعهد الدولي للدراسات العليا في العلوم الجنائية (ISISC) بسيراكوزا-ايطاليا بتنظيم العديد من الدورات التدريبية لرجال القانون واساتذة الجامعات العراقية واعضاء الهيئة القضائية.

وختاماً نأمل أن تلقى تلك الأوراق وما احتوته من أفكار صدى جيد لدى ذوي الأمر بالعراق ولدى القارئ العراقي، ولا نجد خير من كلام المولى عز وجل في محكم آيات القرآن ما نختم به هذه المقدمة.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
"وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى
كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا"^١
"يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ
اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ"^٢
"وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ"^٣
"والذين استجابوا لربهم وأقاموا الصلاة وأمرهم شورى بينهم ومما رزقناهم ينفقون"^٤
صدق الله العظيم

أ.د. محمود شريف بسيوني*

أستاذ القانون ورئيس المعهد الدولي

لقانون حقوق الإنسان بجامعة دي بول بشيكاغو،

أستاذ غير متفرغ بكلية الحقوق بجامعة القاهرة،

رئيس المعهد الدولي للدراسات

العليا في العلوم الجنائية،

الرئيس الفخري للجمعية الدولية لقانون العقوبات.

^١ القرآن الكريم ، سورة الإسراء رقم ١٧ ، الآية رقم ٧٠ .

^٢ القرآن الكريم ، سورة الحجرات رقم ٤٩ ، الآية رقم ١٣ .

^٣ القرآن الكريم ، سورة آل عمران رقم ٣ ، الآية رقم ١٥٩ .

^٤ القرآن الكريم، سورة الشورى رقم ٤٢ ، الآية رقم ٣٨ .

* لمزيد من التفصيل أنظر المواقع التالية على الشبكة الدولية للمعلومات: المعهد الدولي لقانون حقوق الإنسان بكلية الحقوق ، جامعة دي بول بشيكاغو، الولايات المتحدة الأمريكية www.ihrl.org؛ المعهد الدولي للدراسات العليا في العلوم الجنائية، بسيراكوزا، إيطاليا <http://www.isisc.org>؛ للجمعية الدولية للقانون الجنائي <http://www.penal.org>.

تقسيم

هذا الكتاب قام المعهد الدولي لقانون حقوق الإنسان بطرحه كباكورة إصداراته والذي يحتوي بين دفتيه على النصوص الكاملة للدساتير العراقية، هذا الشعب الذي افرزت حضاراته المتعاقبة والضاربة في أعماق التاريخ أولى النصوص القانونية المكتوبة التي عرفتها الإنسانية . فقانون هامورابي والذي أصبح علامة بارزة في تاريخ الإنسانية، فإن شعب العراق مطالب اليوم بصياغة دستور جديد يتطلع إليه ليس فقط أبناء هذا الشعب ولكن أيضاً معظم الشعوب العربية كتجربة رائدة في عالمنا العربي لنظام ديموقراطي وليد خارج للتو من رحم حضارة الرافدين بعد آلاف مخاض دامية من إنقلابات ، وحروب وغزو أنجلو أمريكي مقرون بقتل وعدم استقرار خلال العامين الماضيين.

يستهل المعهد إصداراته بهذا الكتاب الذي يسرد تطور الفكر القانوني الدستوري بالعراق ابتداء من النظام الأساسي لعام ١٩٢٥ وتعديلاته والتي رسخت شكل الدولة العراقية في عصرنا الحديث عقب انسلاخها عن الإمبراطورية العثمانية وتولي الأسرة الهاشمية مقاليد السلطة بالعراق. وتظهر تلك الوثائق التالية على تلك الحقبة الملكية دخول العراق في دوامة الإنقلابات العسكرية المتتالية ومحاولة المجموعات المتتالية من الضباط المخططين للاستيلاء على الحكم بالعراق إسباغ نوع من الشرعية على ما اقترفوه من جرم قلب نظام الحكم بالقوة من خلال صياغة نصوص قانونية على شكل دساتير مؤقتة بداية بدستور عام ١٩٥٨، ثم دستور عام ١٩٦٤، ومروراً بدستور عام ١٩٦٨، ونختتم تلك المرحلة من تاريخ العراق بدستور عام ١٩٧٠ المؤقت. ورغم وجود مسودة لدستور عراقي آخر صدرت في عام ١٩٩٠ إلا أن تلك المسودة لم تر النور نتيجة لما صاحب تلك الفترة من غزو عراقي للكويت وما أعقبه من عمليات عسكرية أدت في نهاية المطاف إلى تحرير الكويت وطرد القوات العراقية، وهو الأمر الذي شجع بعض الطوائف الشيعية في الجنوب والكردية في الشمال من إعلان العصيان والانتفاضة ضد الحكم البعثي وهو ما واجهه الأخير بوحشية وأدت تلك الحركة وهي في مهدها، بيد اننا رأينا إضافة تلك

الديساتير العراقية

المسودة لدستور العراق لتلك المرحلة حتى تكتمل الرؤية القانونية حول تلك المرحلة من تاريخ العراق.

وتجدر الإشارة إلى انه على الرغم من أن قانون إدارة الدولة الصادر عام ٢٠٠٣ عقب الغزو الأنجلو/ امريكي للعراق مع باقي ما يعرف بقوات التحالف قد وضع تنظيم الشأن القانوني بالعراق إبان المرحلة الإنتقالية إلى حين انتخاب جمعية وطنية وصياغة دستور عراقي جديد، إلا ان القانون المذكور يعد من ناحية اخرى بمثابة دستور بحكم الواقع لتلك المرحلة الانتقالية.

وقد قام القاضي محمد عبد العزيز جاد الحق الباحث القانوني بالمعهد الدولي لقانون حقوق الإنسان بإعداد مجموعة من الجداول المقارنة بأحكام الديساتير العراقية سألغة البيان، وذلك من أجل التيسير على القارئ في استيعاب التسلسل التاريخي لتلك النصوص وتحليل مغزاها، بحيث أشتملت تلك الجداول على نصوص مقارنة وفقاً للتسلسل الزمني لصدور الدستور بداية من دستور عام ١٩٢٥ ومقارنة أحكامه بما يقابلها من نصوص واردة مع باقي الديساتير الأخرى. كما أورد الجدول الثاني أحكام الديساتير العراقية وفقاً لموضوع موادها بحيث يسهل للباحث عن موضوع معين الوصول إليه ومكان وروده ورقم المواد المعبرة عنه في كافة الديساتير العراقية.

وأخيراً، رأينا إضافة بعض القواعد الإرشادية المتضمنة المعايير الدولية لحقوق الإنسان الواردة في كافة المواثيق والمعاهدات الدولية وقمنا بتصنيفها إلى مجموعة من الحقوق حتى يتسنى للقائمين على صياغة مسودة الدستور العراقي الإسترشاد بما ورد بها من نصوص دولية ووضعها في الإطار التشريعي الوطني لكي يتواءم الدستور المنتظر مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

أ.د. محمود شريف بسيوني

١٨ يونيو ٢٠٠٥

